

بمشاركة ٥٥ رجل أعمال عربياً.. ملتقى التبادل الاقتصادي العربي في دمشق

**المقداد لـ«الوطن»: لدينا إيمان بالدور الكبير للمستثمرين العرب في مواجهة التحديات التي يواجهها الشعب السوري جراء المصار الظالم**

- **كيف يصطف السوريون على محطات البنزين والدول العربية تسجع على بحار من النفط؟!**
- **الخليل: الاستثمار في سوريا استمر حتى في أصعب ظروف العرب**
- **جواد: شركات إماراتية طلبت تفاصيل عن المشروعات الساحقة**



توصيات

تركزت توصيات المؤتمر على العمل الجاد باتجاه تشجيع الاستثمار السوري والعربي، وتذليل الصعوبات القائمة في طريق التبادل الاقتصادي العربي، والمساهمة في تطوير القوانين لتحقيق فاعلية حقيقية للتبادل التجاري، والعمل على كسر الحصار على سوريا، ووضع كل الإمكانيات الاقتصادية والتجارية في هذا الهدف، وتفعيل الإعلام الاقتصادي العربي ووضع رؤية مستقبلية لجذب جميع الأنشطة والفعاليات، والانتقال من النظرية إلى التطبيق ووضع آلية عربية مشتركة لذلك.

كما سيتم تقديم دراسة كاملة عن جميع مشروعات الاستثمارية المطروحة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدى جميع الاتحادات النوعية العربية من رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمصادر في العرب.

خلال افتتاح أعمال المنعقد أذ وفیر اهالیه مامون حمدان رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أن الاستثمار في سوريا شهد تطوراً متسارعاً في جميع القطاعات في ظل جراءات حكومية مكثفة لتشجيع الاستثمارات الخارجية وتعزيز صمود القطاع المالي والمصرفي والتأميني رغم قسوة الحرب الاقتصادية التي تشن على سوريا وتهيئة البنية التشريعية والقانونية الجاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية.

وأعرب حمدان عن أمله أن يخرج المشاركون في الملتقى بتوصيات ومقترنات تسهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك، ويهدف الملتقى إلى تفعيل التكامل الاقتصادي العربي ومناقشة سبل تحسين حجم التجارة بينية العربية وفتح أسواق عربية جديدة ووضع سياسة تكاملية بين جميع القطاعات الاقتصادية العربية

للمستثمرين المشاركين، وخاصة أن البيئة الاستثمارية باتت تشتمل على العديد من العناصر الجاذبة لما تتوافق فيها من فرص وإمكانات كبيرة خاصة في مجال الإعمار.

## 55 رجل أعمال عربياً

رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدررين والمستوردين العرب في سوريا حسون جواد كشف لـ«الوطن» عن حضور ثلاث شركات إماراتية مهتمة بعده مشروعات سياحية وفي مجال إعادة الإعمار، وقد طلبوا كل التفاصيل المتعلقة بهذه المشروعات، وهي شركات جادة ذات ملاءة مالية عالية، وقد تم الاتفاق على تلبية مختلف طلباتهم حول هذه المشروعات.

واعتبر جواد أن الملتقى مهم جداً لجهة عدد رجال الأعمال العرب الذين قدموا للسوبرية من مختلف البلدان العربية مثل الإمارات والأردن والعراق ومصر ولبنان ووصل عددهم إلى 55 رجل أعمال، وقد تم طرح مشروعات من البنية التحتية ومشروعات صناعة وزراعة ومشروعات في قطاع إعادة إعمار والتطوير العقاري والسياحة حيث كان هناك عدة مشروعات سياحية نوعية تعرض لأول مرة في سوريا، فقد كان هناك خريطة سياحية لأهم المشروعات السياحية في البلد.

المصادر والل

تركزت توصيات المؤتمر على العمل الجاد باتجاه تشجيع الاستثمار السوري والعربي، وتذليل الصعوبات القائمة في طريق التبادل الاقتصادي العربي، والمساهمة في تطوير القوانين لتحقيق فاعلية حقيقية للتبادل التجاري، والعمل على كسر الحصار على سوريا، ووضع كل الإمكانيات الاقتصادية والتجارية في هذا الهدف، وتفعيل الإعلام الاقتصادي العربي ووضع رؤية مستقبلية لجذب جميع الأنشطة والفعاليات، والانتقال من النظرية إلى التطبيق ووضع آلية عربية مشتركة لذلك.

كما سيتم تقديم دراسة كاملة عن جميع مشروعات الاستثمارية المطروحة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدى جميع الاتحادات النوعية العربية من رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمصادر في العرب.

خلال افتتاح أعمال المنعقد أذ وفیر اهالیه مامون حمدان رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أن الاستثمار في سوريا شهد تطوراً متسارعاً في جميع القطاعات في ظل جراءات حكومية مكثفة لتشجيع الاستثمارات الخارجية وتعزيز صمود القطاع المالي والمصرفي والتأميني رغم قسوة الحرب الاقتصادية التي تشن على سوريا وتهيئة البنية التشريعية والقانونية الجاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية.

وأعرب حمدان عن أمله أن يخرج المشاركون في الملتقى بتوصيات ومقترنات تسهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك، ويهدف الملتقى إلى تفعيل التكامل الاقتصادي العربي ومناقشة سبل تحسين حجم التجارة بينية العربية وفتح أسواق عربية جديدة ووضع سياسة تكاملية بين جميع القطاعات الاقتصادية العربية

الاطلاع على فرص استثمارية مهمة سيتم عرضها خلال الملتقى في مجالات متنوعة، موضحاً أن الملتقى تضمن شاركات للعديد من المستثمرين العرب وغير العرب من كانوا حريصين على المشاركة والحضور، مؤكداً أن لاستثمار في سوريا كان مستمراً حتى في أصعب الظروف خلال سنوات الحرب، ورغم أن قيم هذه الاستثمارات خفخت، لكنه لم ينقطع واستمر ولو على نطاق بعض الاستثمارات.

لفت إلى أن البيئة الاستثمارية اليوم سجلت تحسناً ملحوظاً، إذ تعمل الحكومة بشكل دائم على تطوير وتحسين بيئته الاستثمارية ومنح المزيد من التسهيلات المختلفة لمستثمرين، علامة على التعديلات الكثيرة في البنية التشريعية الناظمة للاستثمار في سوريا، بما يمنح المرونة والسهولة في تنفيذ الاستثمارات وتأمين متطلباتها إضافة إلى التغيرات التقنية للاستثمار التي تنتهجها الحكومة، وفي هذا الإطار يتم العمل على مشروع جديد لقانون للاستثمار، وهو في مرحلة النهاية.

اعتبر الخليل أن السوق السوري اليوم تمثل بيئة ملائمة للاستثمار، خاصة في مجال البناء والإعمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة الصناعية، بسبب ما تعرض له قطاع الصناعة من أضرار وخراب خلال سنوات الماضية، وحاجته اليوم للتأهيل، مبيناً أن البيئة الاستثمارية في سوريا تشتغل على العديد من المزايا المهمة منها انخفاض التكاليف لعدة عوامل أهمها اليد العاملة، إضافة إلى أن هناك الكثير من الإعفاءات، وخاصة الجمركية والتخفيفيات الضريبية للمنتجات التي يحتاجها السوق المحلية بشكل خاص، وهو ما يمثل حزمه من الامتيازات المتقدمة التي تخدم المستثمر وتجعل من العملية الاستثمارية في سوريا منخفضة التكلفة مقارنة مع مثيلاتها الدول الأخرى.

من جانبه، اعتبر رئيس اتحاد المصدررين السوريين محمد سواح أن الأهم اليوم هو النجاح في انعقاد هذا الملتقى، لأن الكثير من المستثمرين يرغبون في القووم إلى سوريا والتعرف على الفرص الاستثمارية واستكشاف الواقع الحقيقي لمناخ الاستثمار.

بين في تصريح لـ«الوطن» أن هناك جدية لدى الكثير من

شتركة وتحفيز القوة الكامنة لدى الشعب العربي وأخذ  
نظام المبادرة لمنع تحويل الوطن العربي إلى كانتونات  
نزولة عن بعضها البعض، مجدداً موقف سوريا الثابت  
بضرورة زيادة الاستثمارات العربية البينية وإعطاء  
ولوبيه للتعاون في المشاريع العربية المشتركة الرسمية  
لخاصة.

ووضح أن الولايات المتحدة وحلفاءها والكيان الصهيوني  
عوا إلى إضعاف العرب واستغلالهم بشرياً واقتصادياً  
واشنطن حاولت وتحاول شيطنتهم وقتلهم لتحافظ على  
امتها وهيمنة كيان الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة ومن  
يبرى ذلك فهو أعمى بصراً وبصيرة، مشيراً إلى أن موقف  
ادارة الأميركية فيما يخص القدس المحتلة والجولان  
عربي السوري المحتل والحرس الثوري الإيراني تشكل  
رديمة.

بين المقداد أن عملية إعادة الإعمار بدأت في سوريا منذ  
يام الأولى لتحرير المناطق من الإرهاب الذي استهدف  
كل منهج تدمير البنية التحتية، لافتاً إلى أن سوريا  
درر على إعادة البناء والإعمار بفضل تضافر جهود أبنائها  
شقائقها وأصدقائهما الأوفياء.

سيما يتعلق بالمهجرين واللاجئين وأوضح المقداد أن سوريا  
ذلت جهوداً كبيرة لإعادتهم إلى وطنهم لأن هذه العودة  
بالسبيل الوحيد لإنهاء معاناتهم على الرغم من وجود  
المل معروفة تعرقل عودتهم إلى منازلهم وبلداتهم بهدف  
استغلالهم ورقة سياسية بليوس إنساني.

## بيئة جاذبة

ويرى الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل  
ـ لـ «الوطن»ـ بأن الملتقى الذي يقام بالتعاون بين المكتب  
القيلي لاتحاد المصدررين والمستوردين العرب في سوريا  
ـ زارة الاقتصاد و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تم  
ـ ميمنته بملتقى التبادل الاقتصادي العربي بدلاً من ملتقى  
ـ التجاري حتى يكون جاله أوسع ويشمل  
ـ جميع النطاقات الاقتصادية، مبيناً أن التبادل التجاري مهم  
ـ له يتيجي جزءاً من العملية الاقتصادية عند إقامة علاقة مع  
ـ دوله أخرى.

ـ بين أن الملتقى سوف يسمح لرجال الأعمال بالتعرف

صرّح نائب وزير الخارجية والمغاربيين فيصل المقداد لـ«الوطن»، بأن الحصار الاقتصادي على سورية سياسة قائمة منذ أن عرف العالم سورية، واستمرت هذه السياسة، لافتاً إلى أنها جزء لا يتجزأ من كل الاتفاques العربية التي وقعت لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ولتحريك الوحدة العربية، إلا أن المؤامرات الخارجية على أمتنا العربية وبشكل خاص المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية والغربية كلها حالت دون الوصول إلى التكامل الاقتصادي التليبي. وبين أن المرحلة الحالية في سورية هي مرحلة جديدة تتميز بإعادة البناء لما دمرته العصابات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأنظمة العميلة لها في المنطقة، ومن الكيان الصهيوني، ولم يعد خافياً على أحدحقيقة ما تعرضت له وواجهته سورية خلال السنوات الثلاث الماضية.

عبد الهادي شباط  
ت: أسامة الشهابي

# **مدير النقل الطرقي: شاحنات تركية طلبت السماح بمرور الترانزit من سوريا**



الدولي في سورية صالح كييشور إلى أنه بالنسبة لمشكلات الطرود البريدية فهذا ظلم ولا مبرر له، لكن صدرت قرارات برفع طلبات الاشتراك للطرود من مليون ليرة خلال السنة إلى ١٢ مليون ليرة، «وهذا قرار مجحف انتعرض عليه الاتحاد إلى جانب جميع شركات الشحن». ولفت إلى انخفاض أسطول الشحن السوري بنسبة ٦٠٪ خلال سنوات الحرب، ويلزم خلال مرحلة إعادة الإعمار ضعفي الأسطول القديم، مضيقاً: «الشاحنات في دول العالم كافة معفاة من الرسوم الجمركية، ونحن لا نطلب إعفاء من الرسوم الجمركية بل تخفيضاً عليها». وأكد أن الهدف من هذا اللقاء هو الاستماع لمشكلات وإيجاد الحلول لها يباصلاها للجهات المعنية في سبيل رفع مستوى التجارة والاستيراد والتصدير.

المخالفات تمثلت في اعترافات كثيرة على رسوم شهادة اتحاد المصربين لكل شحنة والذي يبلغ ما يقرب من ١٢ ألف ليرة، حيث إن هذه الشهادة معروضة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ولا توجد جهة في سورية تتطلبها، كما أنها لا ترقى للبضائع المصدرة.

**وفاء جديد** منوهاً بوجوب تحسين طرق توضيب ونقل البضائع في السيارات الشاحنة السورية.

بدوره، لفت عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مثار الجلاد إلى مشكلات شركات الشحن المتقطلة في الاعتراف على إلزم أصحاب الشركات بالتسجيل في جمعية مكاتب الشحن، وتسيديهم للتراخيص مالية تشكل عبئاً عليهم، مثل شهادة المنشأ وشهادة اتحاد المصريين. كما أشار إلى الاعتراضات المتمثلة في عدم منح التراخيص الإدارية لشركات الشحن في دمشق القيمة، الأمر الذي يترتب عليه شلل للحركة الاقتصادية في المدينة، مشيراً إلى العقبة الكبيرة المتمثلة في الطرود البريدية دون ٤٥ كيلوغراماً، فالليوم هذه الطرود مهمة جداً للتتصدير، وهناك الكثير من الشركات في الخارج تطلب طروداً يوزن يتراوح بين ٣٠-٤٥ كيلوغراماً، إذ يتم طلب اشتراك قيمته ١,١ مليون ليرة للطرود البريدية لكل مكتب شحن، مع ورود أحاديث حول ارتفاعها إلى ١١ مليون ليرة، لافتاً إلى مطالبات شركات الشحن بأن تكون البوليسية الداخلية مجانية.

هنا، لفت رئيس اتحاد شركات شحن البضائع

شف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود سعد أن الوزارة في صدد تخفيف الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن وزاراة نظمت عمل شركات الشحن من خلال إنشاء نقل البضائع الذي أحيل على الدراسة. أفاده ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس، التي نظمتها غرفة تجارة دمشق بالتعاون مع وزارة النقل تحت عنوان «النقل عصب الحياة الاقتصادية»، مبيناً أن بوليصة الشحن هي إعفاء الجميع الأطراف، مؤكداً أن الهدف منها ببساطة تطبيقها.

لفت سعد إلى سماح الوزارة باستيراد شاحنات المستعملة لرفد قطاع النقل وزيادة طاقة النقلية في سوريا، مشيراً إلى مطالبة سيارات تركية عبر كتب رسمية بالسماح لهم مرور الترانزيت من سوريا.

من جهته أشار مديرية مكتب المدير العام لجمارك محمد الحج إلى أن هناك الكثير من سيارات الشاحنة يمكنها أشخاص سوريون سجلون للسيارات الشاحنة في دول أخرى،

# **بعشرات ملايين الليرات معامل في المناطق الصناعية بدمشق وحمص ومطاعم في الربوة سرقت الكهباء مستغلة العطلة**

قصص أحمد المحمد

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن ضبط عدد من المعامل في المناطق الصناعية بريف دمشق وحمص تسرق الكهرباء، موضحاً أن السرقات بدأت مع استغلال العطلة الرسمية خلال الأيام القليلة الماضية.

وبيّن المصدر أن الضبوط التي تم تنظيمها في محافظة دمشق طالت عدداً من المطاعم مشتركة بعدادات ثلاثة تجارية وأخرى أحاديد تجارية، مشيراً إلى أن عدد الضبوط التي نظمت خلال هذه العطلة وصل إلى ثمانية ضبوط.

وأوضح المصدر أنه يتم حالياً إجراء حساب الكهرباء المسروقة عبر هذه الاشتراكات ليصار إلى تقدير الكهرباء وتحميلها للمشتركون، مبيناً أن شركة كهرباء ريف دمشقتابعت موضوع مراقبة الشبكات خلال العطلة، لافتاً إلى أنه تم ضبط عدد من معامل البلاستيك التي كانت تسرق الطاقة الكهربائية أيضاً مستغلة العطلة.

وكانت قد نشرت وزارة الكهرباء بياناً لها أوضحت خلاله أن عناصر الضابطة العدلية قامت خلال الأيام القليلة الماضية بضبط عدد من المطاعم في منطقة الربوة ومناطق أخرى من مدينة دمشق تقوم باستجرار الكهرباء بطرق غير مشروعة، إضافة لعدد من معامل البلاستيك في المدينة الصناعية بعدها في ريف دمشق والمدينة الصناعية بحسياء في حمص.

وبحسب الوزارة، تقدر قيمة الكهرباء المستجرة بطرق غير مشروعة بعشرات ملايين الليرات، ما يسبب هرماً في المال العام وعرقلة الإنتاج الصناعي بسبب المضاربة غير النزيهة بالأسعار نتيجة فرق تكاليف الكهرباء، كما تسببت هذه الظاهرة في هدر الكهرباء وزيادة في الحمولات مما ينعكس سلباً على الواقع الكهربائي بشكل عام.

يذكر أن وزارة الكهرباء قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين أصولاً وتنظيم الضبوط اللازم حيث سيتم تقدير الكميات المستهلكة وتحصيلها لإعادتها للمال العام، فيما تستمر وزارة الكهرباء بحملات قمع الاستجرار غير المشروع والتعديات على الشبكة الكهربائية في كافة المناطق للحفاظ على المنظومة الكهربائية.